الأمم المتحدة
A/HRC/RES/60/1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 October 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الستون
8 أيلول/سبتمبر – 8 تشرين الأول/أكتوبر 2025
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025

1/60- تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان السابقة بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وآخرها القرار 1/57 المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة سري لانكا واستقلالها ووحدتها وسلامة إقليمها،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن المسؤولية الرئيسية لكل دولة هي احترام حقوق الإنسان وضمان تمتع جميع سكانها تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يرحب بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية ديمقراطية حرة وشفافة في أيلول/سبتمبر 2024، وتشرين الثاني/نوفمبر 2024 وأيار/مايو 2025 على التوالي،

وإذ يهيب بحكومة سري لانكا أن تفي بالتزاماتها بشأن تفويض السلطة السياسية، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق المصالحة وتمتع جميع أفراد سكانها بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً، وإذ يشجع الحكومة على احترام الحكم المحلي، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات للمجالس الإقليمية، وضمان أن تكون جميع المجالس الإقليمية، بما فيها المجلسان الإقليميان الشمالي والشرقي، قادرة على العمل بفعالية، وفقاً للتعديل الثالث عشر لدستور سري لانكا،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة سري لانكا لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية الحادة، وإذ يؤكد أهمية معالجة عوامل الحوكمة الأساسية والأسباب الجذرية التي أسهمت في تلك الأزمة،

الرجاء إعادة الاستعمال

بما في ذلك الفساد وانعدام المساءلة في الحوكمة والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبت،

وإذ يؤكد من جديد أن لجميع الأفراد في سري لانكا الحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم من دون تمييز من أي نوع مثل الدين أو المعتقد أو الأصل الإثني، وأهمية السلام للتمتع بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد على ضرورة تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، بما في ذلك تعزيز المبادرات الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني،

وإذ يشدد على أهمية المساءلة عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في سري لانكا من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبها نمور تحرير تاميل إيلام،

وإذ يشير إلى مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها ذات الصلة بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك، عند الاقتضاء، مقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني،

1- *يرحب* بالتحديث الشفوي الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والخمسين، وبتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المجلس في دورته الحالية[1]؛

2- *يرحب أيضاً* بالزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى سري لانكا في حزيران/يونيه 2025 بدعوة وتيسير من حكومة سري لانكا، وبتعاون الحكومة مع المفوضية السامية والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ويشجع على مواصلة هذا التعاون والحوار، ويهيب بالحكومة إلى النظر فعلياً في التوصيات التي تقدمها المفوضية والإجراءات الخاصة؛

3- *يسلّم* بالتدابير التي اتخذتها حكومة سري لانكا من أجل المساءلة عن الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، مما كان له أثر ضار كبير على التمتع بحقوق الإنسان في سري لانكا، ويشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد، بما في ذلك إجراء تحقيقات في الفساد، بما في ذلك عندما يرتكبه موظفون عموميون حاليون وسابقون، ومقاضاة مرتكبيه عند الاقتضاء؛

4- *يرحب* باعتراف حكومة سري لانكا بالمعاناة الشديدة التي تحملتها سري لانكا بسبب النزاعات الإثنية وبالتزامها بعدم السماح بعودة السياسات العنصرية المثيرة للانقسام، وباعترافها بالألم والحزن المشترك للأفراد في جميع المجتمعات وبالتزامها بضمان الديمقراطية واستعادة سيادة القانون وإقامة مجتمع خالٍ من التمييز؛

5- *يرحب أيضاً* بالتزام حكومة سري لانكا بإلغاء قانون منع الإرهاب وتعيين لجنة لدراسة إلغائه، ويعرب في الوقت نفسه عن قلقه إزاء تقارير تفيد بأن الاعتقالات بموجب هذا القانون مستمرة، وأنها تمس بشكل غير متناسب الأفراد من طائفتي التاميل والمسلمين، ويحث الحكومة على تطبيق وقف اختياري لاستخدام هذا القانون، والتعجيل بإلغائه وضمان أن يتوافق أي تشريع بشأن مكافحة الإرهاب توافقاً تاماً مع التزامات الدولة الناشئة عن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

6- *يرحب كذلك* بالتزام حكومة سري لانكا بتعديل قانون السلامة على الإنترنت وتعيين لجنة لصياغة تعديلات على هذا القانون، مع الإقرار بالشواغل المتعلقة بغياب الرقابة القضائية في القانون

(1) A/HRC/60/21.

والتعريف الواسع للجرائم وسلطات الإنفاذ، ويشجع الحكومة على التعجيل بتعديله لضمان امتثاله التام الالتزامات الدولية للدولة بحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛

7- *يدرك* أن العديد من حالات الاختفاء القسري لا تزال من دون حل في سري لانكا، وأن هذا الأمر سبب معاناة طويلة لأسر المفقودين، ويقدر أهمية الأداء المستقل والفعال للمكتب المعني بالمفقودين؛

8- *يقرّ* بتحديد مواقع المقابر الجماعية المتعددة في سري لانكا، ويشدد على ضرورة توفير الموارد الكافية للعمل الجاري، ويحث حكومة سري لانكا على التماس الدعم الدولي بشكل استباقي لضمان توفير الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية لإجراء عمليات استخراج الجثث وفقاً للمعايير الدولية؛

9- *يرحب* بالتزام حكومة سري لانكا بالاتجاه المتجدد بشأن عدة قضايا طال أمدها، ويقر بإعادة فتح التحقيقات في بعض القضايا لانتهاكات حقوق الإنسان وتفجيرات أحد الفصح، ويحث الحكومة على تسريع التحقيقات والملاحقات القضائية امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى التماس المساعدة التقنية الدولية لتعزيز القدرات، وضمان المشاركة الكاملة للضحايا والناجين وممثليهم، فضلاً عن حماية الضحايا والشهود؛

10- *ينوه مع التقدير* بالتزام حكومة سري لانكا بإنشاء هيئة ادعاء عام مستقلة، ويحث على أن تكون هذه الهيئة مستقلة وفعالة وقوية تماماً؛

11- *يهيب* بحكومة سري لانكا إلى ضمان إجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة في جميع الجرائم المزعومة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحالات الرمزية التي طال أمدها، ومقاضاة مرتكبيها إذا اقتضى الأمر، بمشاركة كاملة من الضحايا وممثليهم؛

12- *يحث* حكومة سري لانكا على تهيئة بيئة مواتية يكون فيها ممثلو المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، والضحايا، والناجون وأسرهم، ولا سيما النساء، بمنأى عن جميع أشكال المضايقة والانتقام؛

13- *يشدد* على أهمية الإفراج عن الأراضي المتبقية التي لا تزال محجوزة ومستخدمة اقتصادياً من قبل الجيش والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للدولة، وعلى أهمية حل النزاعات على الأراضي التي تنطوي على قضايا أثرية ودينية وقضايا الحفاظ على الآثار بطرق شفافة وتشاورية ونزيهة وغير تمييزية؛

14- *يقرر* تمديد ولاية المفوضية السامية وجميع الأعمال التي طلبها منها مجلس حقوق الإنسان في قراره 1/51 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ويطلب إلى المفوضية أن تقدم تقريراً كتابياً محدَّثاً في دورته الثالثة والستين، وتقريراً شاملاً عن التقدم المحرز في مجال المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا في دورته السادسة والستين، من أجل مناقشته في إطار جلسة تحاور.

الجلسة 41

6 تشرين الأول/أكتوبر 2025

[اعتمد من دون تصويت.]